

Distr.: General
24 June 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 118 (د) من القائمة الأولى*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات
أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 23 حزيران/يونيه 2021 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

يشرف البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة أن تشير إلى أن حكومة الإمارات العربية المتحدة قررت أن تترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022-2024 في الانتخابات التي ستجري خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، في عام 2021.

ويشرف البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة كذلك أن تحيل طيه، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة 251/60، التعهدات والالتزامات الطوعية التي تؤكد من جديد أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هما إحدى أولويات السياسة الخارجية للإمارات العربية المتحدة لأغراض ترشحها لعضوية مجلس (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة ممتنة تميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 118 (د) من جدول الأعمال.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 23 حزيران/يونيه 2021 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

ترشح الإمارات العربية المتحدة لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2022-2024

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60

أولاً - إعمال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني والتعهدات والالتزامات الطوعية

1 - إن دولة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني. وتسعى الإمارات العربية المتحدة باستمرار إلى تحسين وتطوير سجلها في هذا المجال من خلال العمل الدؤوب على تكريس التزامها العميق بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها. وإضافة إلى ذلك، تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية من خلال الجهود المتواصلة لبناء سيادة القانون، وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتطوير هيكلها المؤسسية تمشياً مع أولوياتها وتطلعاتها وبمراعاة المعايير الدولية.

الإطار القانوني والمؤسسي لحقوق الإنسان

2 - خلال السنوات الخمس الماضية، سنت الإمارات العربية المتحدة تشريعات، تتماشى مع الاتفاقيات والمعايير الدولية ذات الصلة، لتلبية احتياجات المجتمع ومتطلباته. ومن هذه القوانين ما يلي:

- القانون الاتحادي رقم 3 لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل، المعروف باسم "قانون وديمة"
- المرسوم بقانون اتحادي رقم 8 لسنة 2016 بشأن الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية
- القانون الاتحادي رقم 5 لسنة 2017 بشأن استخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية
- القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2017 بشأن عمال الخدمة المساعدة
- المرسوم بقانون اتحادي رقم 19 لسنة 2019 بشأن الإعسار
- المرسوم بقانون اتحادي رقم 10 لسنة 2019 بشأن الحماية من العنف الأسري
- القانون الاتحادي رقم 14 لسنة 2020 بشأن حماية الشهود

3 - وأدخلت الإمارات العربية المتحدة تعديلات هامة على عدد من قوانينها ولوائحها، بما في ذلك قانون العقوبات وقانون العمل وقانون المعاملات المدنية وقانون الأحوال الشخصية والإجراءات الجزائية. وأسهمت هذه التعديلات في إعمال حقوق الإنسان. وأهم جزء من هذه التعديلات الجديدة هو التزام الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القوانين بتوفير مترجم شفوي أثناء استجواب المتهم أو الشاهد أو الخبير. كما تم إصلاح أحكام هامة أخرى. فعلى سبيل المثال، ألغي تجريم استهلاك المشروبات الكحولية، ومنحت سبل إضافية لحماية القصر دون سن الحادية والعشرين. كما تتيح هذه التعديلات لغير المواطنين الفصل في مسائل الأسرة والميراث باستخدام مزيد من القوانين الواجبة التطبيق.

الاستراتيجيات والسياسات الوطنية

- 4 - خلال السنوات الخمس الماضية، أصدرت الإمارات العربية المتحدة سلسلة من السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومنها ما يلي:
- الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة الإماراتية للفترة 2015-2021، التي توفر إطاراً مرجعياً وتوجيهياً عاماً للحكومة الاتحادية والحكومات المحلية ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لوضع خطط وبرامج لتمكين المرأة.
 - الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة للفترة 2017-2021، بشأن تعزيز حقوق الطفل وحمايتها.
 - السياسة الوطنية لكبار المواطنين، التي أطلقت في تشرين الأول/أكتوبر 2018 لتحسين نوعية حياة كبار السن.
 - سياسة حماية الأسرة، التي اعتمدت في عام 2019 لتعزيز النظام الاجتماعي الذي يحمي أفراد الأسرة ويحافظ على حقوقهم من أجل تعزيز دور الأسرة ومشاركتها الفعالة في التنمية المجتمعية.
 - السياسة الوطنية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة (أصحاب الهمم)، التي تهدف إلى تمكينهم من المشاركة بنشاط في مجتمع متكامل، والحصول على فرص متكافئة، والتي تضمن لهم ولأسرهم حياة كريمة.
 - برنامج التحصين الوطني، الذي اعتمدته مجلس وزراء الإمارات العربية المتحدة في أيلول/سبتمبر 2020 لتطوير النظام الصحي وحماية مجتمع الإمارات العربية المتحدة ورصد الاتجاهات في الأمراض المعدية.

تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

- 5 - تواصل الإمارات العربية المتحدة تعزيز وتطوير جهودها الوطنية لتنفيذ الالتزامات السابقة في جميع مجالات الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى تعزيز نظامها التشريعي والقانوني، مما يساهم في تحسين تلك الحقوق وتعزيزها. وفي هذا الصدد:
- تُعدّ الإمارات العربية المتحدة خطة وطنية لحقوق الإنسان تحت إشراف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة.
- 6 - وتؤكد الإمارات العربية المتحدة دعمها لإعلان وبرنامج عمل فيينا لعام 1993 وإعلان وبرنامج عمل ديربان لعام 2001. وتعرب الإمارات العربية المتحدة عن رفضها القاطع لجميع أشكال التمييز العنصري، الذي يجرمه قانون العقوبات لسنة 1987 بصيغته المعدلة. كما أن المرسوم بقانون اتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكرهية، بصيغته المعدلة في عام 2019، يحظر التمييز على أساس نوع الجنس بما يتماشى مع الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وتشدد الاتفاقية على ضرورة معاقبة وتجريم الأفعال المرتبطة بجميع أشكال التمييز، ورفض خطاب الكراهية. وتؤكد الإمارات العربية المتحدة أيضاً دعمها المستمر للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز سبل الحماية من العنصرية وتوفير سبل انتصاف فعالة وكافية.

7 - وفي مجال تعزيز حقوق المرأة، تنتهج الإمارات العربية المتحدة سياسة وطنية فعالة، أتاحت للمرأة إحداث تغيير كبير في تعليمها. وعلى وجه الخصوص، تمثل النساء 71,6 في المائة من جميع الطلاب المسجلين في الجامعات الحكومية و 50,1 في المائة من الطلاب المسجلين في الجامعات والمعاهد الخاصة، ويمكن اعتبار ذلك من أكبر المعدلات في العالم. وتشارك المرأة أيضا بنشاط في النمو الاقتصادي للإمارات العربية المتحدة، حيث تشكل 43 في المائة من القوة العاملة في القطاع الخاص و 66 في المائة من القطاع الحكومي. ومن بين هذه الوظائف، تبلغ نسبة الوظائف القيادية العليا على مستوى اتخاذ القرارات 30 في المائة وتبلغ نسبة الوظائف الفنية 15 في المائة. ووفقا للمادة 11 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أصدرت الإمارات العربية المتحدة القانون الاتحادي رقم 6، الذي دخل حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر 2020، والذي يضمن المساواة بين المرأة والرجل في الأجور في القطاع الخاص، حيث تحصل النساء على أجور مساوية لأجور الرجال إذا كن يؤدين نفس العمل أو أي عمل آخر مساوٍ في القيمة. وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية، ارتفع تمثيل المرأة الإماراتية في المجلس الوطني الاتحادي إلى 50 في المائة منذ الانتخابات التشريعية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

8 - ويؤدي الاتحاد النسائي العام ومجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين دورا حيويا في المساعدة على التغلب على الصعوبات التي تحول دون تمكين المرأة. وتركز جهودهما المتقانية على تكريس تكامل أدوار الرجل والمرأة، وتوسيع مشاركة المرأة المجدية على قدم المساواة في مختلف المجالات وزيادة تمثيلها في المناصب القيادية ومناصب اتخاذ القرار. وفي هذا الصدد:

- تلتزم الإمارات العربية المتحدة بمواصلة تنفيذ واستكمال استراتيجيتها الوطنية لتمكين المرأة الإماراتية للفترة 2015-2021 وخطة التنفيذ. وستواصل الإمارات العربية المتحدة أيضا تنفيذ برامج التعاون والشراكة الحالية بين الإمارات العربية المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) فيما يتعلق بتمكين المرأة عن طريق مكتب الاتصال التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أبو ظبي.

9 - وتشكل الرعاية الجيدة للأطفال أحد مجالات اهتمام الإمارات العربية المتحدة، والإمارات العربية المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بأحكام اتفاقية حقوق الطفل. وهي أنشأت عددا من الهيئات الوطنية لتحقيق هذه الغاية، أبرزها المجلس الاستشاري للأطفال والبرلمان الإماراتي للطفل في عام 2019. ولمواجهة التحديات التي سيواجهها الأطفال في المستقبل، استحدثت الإمارات العربية المتحدة منصات رقمية تفاعلية تساعد الأطفال على اكتساب المهارات عن طريق الألعاب وتكنولوجيا الواقع الافتراضي وتزويدهم ببيئة معرفية للمشاركة في المجتمع. وإضافة إلى ذلك، تُغرس القيم وأنماط السلوك الإيجابي من خلال هذه المنصات لحماية الأطفال من التهديدات على الإنترنت وتعليمهم كيفية استكشاف وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الشبكية بأمان. وعلى الصعيد الدولي، ترأست الإمارات العربية المتحدة اجتماعات فرقة العمل العالمية الافتراضية المعنية بحماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال على الإنترنت، التي عقدت بين عامي 2015 و 2018. وحصلت الإمارات العربية المتحدة على مقعدين دائمين في المجلس الاستشاري لمبادرة التحالف العالمي للحماية (WeProtect). ولمواصلة هذه الجهود، انضمت الإمارات العربية المتحدة إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية لعام 2016. وفي هذا الصدد:

• تتنظر الإمارات العربية المتحدة حالياً في الانضمام إلى البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. والإمارات العربية المتحدة ملتزمة بمواصلة جهودها لحماية حقوق الطفل وتفعيل مذكرات التفاهم المشتركة بين الإمارات العربية المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في بناء القدرات الوطنية لخدمة الأطفال وتمكينهم.

10 - وفي عام 2017، أطلقت الإمارات العربية المتحدة السياسة الوطنية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة (أصحاب الهمم) لتقديم جميع الخدمات اللازمة لكفالة اندماجهم في المجتمع وضمان حياة كريمة لهم ولأسرهم. واعتمد مجلس وزراء الإمارات العربية المتحدة، من خلال القرار رقم 43 لسنة 2018، سياسة لدعم توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة ("أصحاب الهمم") لضمان حماية حقوقهم في مختلف مراحل العمل. ويكفل القرار أيضاً استفادة الأطفال وأسرهم في سن مبكرة من استخدام الأدوات الحديثة والمتطورة التي تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة ("أصحاب الهمم") من التواصل واستخدام الحواسيب والأجهزة الذكية وجميع أنواع التطبيقات. وفي هذا السياق:

• تلتزم الإمارات العربية المتحدة ببذل جهود ترمي إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ("أصحاب الهمم") في سوق العمل، عملاً بمبادرة العمالة المتكاملة وتهيئة الظروف المناسبة لهم.

11 - وفيما يتعلق بتعزيز حقوق العمل بعقود، تواصل الإمارات العربية المتحدة جهودها التشريعية والقانونية لضمان أكبر قدر من الحماية. ويتعين على صاحب العمل تهيئة ظروف عمل ملائمة وأمنة، بما يشمل الإنصاف في الأجور، وفترات الراحة، والإجازة المدفوعة، وسياسات التوظيف العادلة، والسكن اللائق، إضافة إلى الامتناع عن حجز جوازات سفر العمال وضمان وضع سياسة للتوظيف. وسُن القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2017، بشأن عمال الخدمة المساعدة، لتعزيز هذه التدابير وتحقيق التوازن في علاقات العمل التعاقدية وتنظيمها بشفافية من أجل الحفاظ على حقوق جميع الأطراف تمثيلاً مع التشريعات الوطنية ومعايير منظمة العمل الدولية. وقامت الإمارات العربية المتحدة أيضاً بتطوير أنظمة رصد إلكترونية متكاملة، بما في ذلك نظام التفتيش الذكي، ونظام إيواء العمال، ونظام التوجيه الذكي، ومبادرات إسكان العمال، ونظام "راتي"، وخط اتصال مباشر لتلقي الشكاوى المتعلقة بالوظائف بجميع اللغات. كما قامت الإمارات العربية المتحدة بتحديث نظامها الإلكتروني لمنازعات العمل وبدأت تشغيل مراكز خدمات على الصعيد الاتحادي. وفي هذا الصدد:

• تتنظر الإمارات العربية المتحدة في إجراء تعديل لقانون العمل لسنة 1980 تلبية للاحتياجات والمتطلبات الحالية. ولتعزيز هذه الحقوق، تتعهد الإمارات العربية المتحدة بمواصلة تعزيز التعاون التقني الحالي والشراكة الحالية بين الإمارات العربية المتحدة ومنظمة العمل الدولية بشأن حقوق العمل.

12 - وفيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص، اعتمدت الإمارات العربية المتحدة استراتيجية تستوفي أفضل المعايير الدولية. وتتألف الاستراتيجية من خمس ركائز هي: الوقاية، والملاحقة القضائية، والعقاب، وحماية الضحايا، وتعزيز التعاون الدولي. واتخذت الإمارات العربية المتحدة أيضاً عدة مبادرات لتحديد كيفية تعامل الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القوانين مع الضحايا. ويجري توسيع نطاق برامج المساعدة، وتوفير برامج للتوجيه وإعادة التأهيل، ومعاينة المسؤولين عن الاتجار بالأشخاص. وتبرعت الإمارات العربية المتحدة، في إطار دعمها للجهود الدولية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، بمبلغ 4 ملايين دولار لدعم مبادرة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى منع جرائم الاتجار بالبشر وزيادة الوعي لمكافحة هذه الجرائم على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد:

- تتعهد الإمارات العربية المتحدة بمواصلة تعزيز نظامها التشريعي وهياكلها المؤسسية ذات الصلة، ودعم ضحايا الاتجار بالبشر، والعمل ضمن مجموعة الأصدقاء المتحدين ضد الاتجار بالبشر، باعتبارها عضوا مؤسسا، ودعم خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

13 - وتفتخر دولة الإمارات العربية المتحدة بسياساتها التي تنتشر قيم التسامح والتعايش السلمي، وتوسع الحوار بين الثقافات والأديان داخل البلد. ويسرت حكومة الإمارات العربية المتحدة إنشاء دور عبادة للعديد من الأديان والطوائف ومنحتها قطع أرض مجانية لبناء دور العبادة. واستضافت الإمارات العربية المتحدة حتى الآن 83 دار عبادة لغير المسلمين لممارسة معتقداتهم. وأنشأت الإمارات العربية المتحدة وزارة التسامح في شباط/فبراير 2016، واعتمدت البرنامج الوطني للتسامح في حزيران/يونيه 2016 وأعلنت عام 2019 عام التسامح، إضافة إلى إنشاء المعهد الدولي للتسامح بهدف تعزيز ثقافة الانفتاح والحوار المتحضر. وأطلقت جائزة محمد بن راشد آل مكتوم للتسامح لتكريم المجموعات والكيانات التي قدمت مساهمات بارزة في تعزيز قيم التسامح على الصعيدين الوطني والدولي. وأعلنت الإمارات العربية المتحدة أيضا عن إنشاء مشروع بيت العائلة الإبراهيمية في أبو ظبي، عاصمة الإمارات العربية المتحدة. وسيضم هذا الموقع مسجدا وكنيسة وكنيسة وسيشكل مجتمعا مشتركا يتعزز فيه الحوار وتبادل الأفكار بين أتباع الديانات الإبراهيمية. ومن أبرز الأحداث في إطار هذه السياسة الزيارة التاريخية التي قام بها قداسة البابا فرنسيس، رئيس الكنيسة الكاثوليكية، إلى أبو ظبي في أوائل شباط/فبراير 2019. وتوجت الزيارة بتوقيع قداسة البابا وشيخ الأزهر الشريف للوثيقة المعنونة "الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك". ونتيجة لمبادرتها اتخذتها الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بالإجماع في كانون الأول/ديسمبر 2020 يعلن يوم 4 شباط/فبراير من كل عام اليوم الدولي للأخوة الإنسانية. كما أصدرت الإمارات العربية المتحدة المرسوم الاتحادي بقانون رقم 2 لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكراهية. ويهدف هذا القانون إلى إثراء ثقافة التسامح على صعيد العالم ومواجهة مظاهر التمييز والعنصرية القائمة على أساس الانتماء الإثني أو الديني أو الثقافي. وفي هذا الصدد:

- ستواصل الإمارات العربية المتحدة أداء دورها القيادي في تعزيز العلاقات الإنسانية والقيم الدينية الخالدة في إطار الأمم المتحدة. وتنتظر الإمارات العربية المتحدة حاليا في سن قانون لتنظيم دور العبادة في الإمارات العربية المتحدة يسهم في تعزيز الحرية الدينية.

14 - وتشكل مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تحديا عالميا كبيرا. ومنذ بداية الجائحة، تركزت الإمارات العربية المتحدة جهودها لإعطاء الأولوية للناس الذين يقعون في صميم جهود التصدي للجائحة. وتتخذ الإمارات العربية المتحدة تدابير مختلفة لحماية المجتمع من انتشار الجائحة، بما في ذلك رعايا الإمارات العربية المتحدة والمقيمون الأجانب داخل أراضيها، دون تمييز. وتعتمد الإمارات العربية المتحدة عددا من السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية لمواجهة الجائحة، في مجالات منها الصحة والتعليم والأمن الغذائي. وفي هذا السياق، تقوم الإمارات العربية المتحدة بحملة وطنية لتوفير اللقاح لمواطني البلد والمقيمين فيه. وأعطى حتى الآن أكثر من 14 مليون جرعة من اللقاح مجانا. ولا تدخر الإمارات العربية المتحدة جهدا في تقديم جميع أشكال الدعم والمساعدة إلى البلدان الأخرى المتضررة من الجائحة. وأطلقت الإمارات العربية المتحدة مؤخرا ائتلاف الأمل لدعم الجهود العالمية لتوزيع لقاحات كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، تحرص الإمارات العربية المتحدة على إبلاغ الآليات والوكالات

والمنظمات المتخصصة الإقليمية والدولية، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بجهودها الرامية إلى احتواء الجائحة. وفي هذا الصدد:

- ستواصل الإمارات العربية المتحدة جهودها لتعزيز الحملة الوطنية لتوفير اللقاحات مجاناً لمواطني البلد والمقيمين فيه. وستواصل الإمارات العربية المتحدة التزاماتها بتقديم المساعدة الإنسانية والطبية إلى البلدان المتضررة من الجائحة.

ثانياً - التعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والتعهدات والالتزامات الطوعية

15 - تقدر الإمارات العربية المتحدة الجهود الكبيرة التي يبذلها مجلس حقوق الإنسان باعتباره هيئة حكومية دولية وهيئة رئيسية في الأمم المتحدة معنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم وفقاً لقرار الجمعية العامة 251/60. ويستند اهتمام الإمارات العربية المتحدة بتقديم ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان استناداً راسخاً إلى ضرورة دعم قيم الحوار، والسعي إلى التعاون البناء، والتوصل إلى حلول توافقية من أجل تجاوز الخلافات. وستبذل الإمارات العربية المتحدة قصارى جهدها للمساهمة، إلى جانب الأعضاء الآخرين، في أنشطة المجلس، كما أثبتت ذلك خلال فترة عضويتها السابقة عندما قدمت، في عامي 2016 و 2017، قراراً بشأن حق الفتيات في التعليم، أبرز أن التعليم يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الفتيات في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد:

- تتعهد الإمارات العربية المتحدة بإعادة تقديم هذا المشروع إلى مجلس حقوق الإنسان لمناقشته وإثرائه لزيادة إثراء شراكاتها مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

16 - وفيما يتعلق بالتعاون مع آلية مجلس حقوق الإنسان، تولي الإمارات العربية المتحدة أهمية كبيرة لعمل آليات مجلس حقوق الإنسان من خلال تقديم تقاريرها الدورية إلى مختلف هيئات المعاهدات ومتابعة تنفيذ توصياته. وتؤيد الإمارات العربية المتحدة أيضاً الدور الحيوي الذي يضطلع به المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وتكرر تأكيد حرصها على مواصلة التعاون معهم، كما فعلت في الماضي باستضافة عدد من المقررين الخاصين. وفي هذا الصدد:

- دُعي كل من المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم والمقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى القيام بزيارة ميدانية إلى الإمارات العربية المتحدة منذ عام 2019.
- تنتظر الإمارات العربية المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في وضع برنامج تعاون تقني لبناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان.

17 - ويتيح الاستعراض الدوري الشامل للإمارات العربية المتحدة فرصة لإطلاع نظرائها على التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان، ولتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين البلدان في مختلف مجالات حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، لا تدخر الإمارات العربية المتحدة جهداً في مواصلة تنفيذ جميع التوصيات المتفق عليها خلال تناول تقريرها الثالث المقدم للاستعراض الدوري الشامل لعام 2018، لا سيما التوصية بإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، آخذة في الاعتبار أن مجلس وزراء الإمارات العربية المتحدة قد اعتمد، في كانون الأول/ديسمبر 2020، قراراً بالموافقة على إنشائها، على أن يتم إصدار قانون اللجنة في المستقبل القريب.

- تنظر الإمارات العربية المتحدة في تنفيذ عدد من التوصيات التي أعلن عنها خلال الدورة الأخيرة للاستعراض الدوري الشامل في عام 2018، وأهمها سحب بعض التحفظات بشأن كل من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.

18 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الآليات الإقليمية، تلتزم الإمارات العربية المتحدة بعرض تقريرها على اللجنة العربية لحقوق الإنسان لاستعراضه، وبالدخول في حوار بناء مع الأعضاء للمساهمة في تعزيز حقوق الإنسان. ويتم ذلك عملياً من خلال تنفيذ وإدماج مواد الميثاق العربي لحقوق الإنسان، ومن خلال التشريعات الوطنية بتنفيذ توصيات التقارير الوطنية المستعرضة. وعلاوة على ذلك، تسهم الإمارات العربية المتحدة بفعالية في أعمال اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بمتابعة تنفيذ توصياتها في مجال تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي هذا الصدد:

- تتعهد الإمارات العربية المتحدة بمواصلة التعاون والتواصل مع جميع الآليات الإقليمية، إضافة إلى دعم مبادئها وتطويرها من خلال أعمال الحقوق والحريات.

19 - وبشكل تحقيق أهداف التنمية المستدامة مجالا آخر تواصل فيه الإمارات العربية المتحدة جهودها المضنية لتحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيد الوطني، استناداً إلى تصميمها على إرساء الأساس لمستقبل مشرق للجميع والتزامها بعدم ترك أحد خلف الركب. ولضمان تحقيق الأهداف، شكلت اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في عام 2017 لقيادة الجهود الرامية إلى الترويج للأهداف. وفي عام 2018، كانت الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول التي قدمت تقرير استعراضها الوطني الطوعي إلى لجنة الاستعراض في نيويورك، عملاً بالفقرة 79 من خطة عام 2030، في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في نيويورك يوم 16 حزيران/يونيه 2018.

ثالثاً - التعاون والتضامن الدولي

20 - تعتبر المساعدة الإنمائية مجالا ذا أولوية في السياسة الخارجية للإمارات العربية المتحدة، حيث تجاوزت المعونة الأجنبية المقدمة للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم 6,83 بلايين دولار لعام 2019. ويُنفق أكثر من 75 في المائة من المبلغ الإجمالي لدعم مبادرات السلام والعدالة والنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر. وقدمت الإمارات العربية المتحدة، في إطار التزامها بدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر في العالم، 614 مليون دولار في شكل معونة أجنبية للبلدان النامية بين عامي 2016 و 2019. وإجمالاً، ساهمت الإمارات العربية المتحدة بمبلغ 23,8 بليون دولار في شكل معونة أجنبية لصالح البلدان النامية. ونتيجة لذلك، تجاوزت المعونة الأجنبية التي قدمتها الإمارات العربية المتحدة، للسنة السادسة على التوالي، الهدف الذي أقرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وهو 0,7 في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وتشكل مساهمة الإمارات العربية المتحدة في مجال المساعدة، التي تبلغ نسبتها 0,93 في المائة، أكبر مساهمة من هذا القبيل على أساس النسبة المئوية في العالم، مما يجعل الإمارات العربية المتحدة من كبار البلدان المانحة. وتتعهد الإمارات العربية المتحدة بمواصلة تقديم المساعدة الإنمائية إلى البلدان النامية، والإسهام بذلك في تعزيز المشاريع الإنمائية وتخفيف المعاناة في تلك البلدان.

21 - وفي الأمم المتحدة، تقدم الإمارات العربية المتحدة مساهمات طوعية كبيرة. وكان آخرها الإعلان عن تبرع بمبلغ 1,5 مليون دولار لدعم برامج مفوضية حقوق الإنسان وأنشطتها. وفي عام 2018، قامت الإمارات

العربية المتحدة بتجديد غرفة الاجتماعات السابعة عشرة بقصر الأمم في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بقيمة 22 مليون دولار. وأخيراً، أعلنت الإمارات العربية المتحدة في شباط/فبراير 2020 عن تبرع قدره 589 425 دولاراً لدعم مشروع لمكافحة الفساد ولحقوق الإنسان استهلته مفوضية حقوق الإنسان في جنيف.
